دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة "بالتطبيق علي هيئة حماية المستهلك بسلطنة عمان"

اعداد الباحث

طائع بن سالم بن رغيمش

إشـــــراف

د/ أحمد جمعة
مدرس الاقتصاد
جامعة الزقازيق

أ.د. وفاء سالمان
أستاذ الاقتصاد
جامعة الزقازيق

مستخلص البحث:

يتطرق هذا البحث إلي التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال دراسة تطبيقية علي هيئة حماية المستهلك بسلطنة عمان، حيث تمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كافة الوظائف المختلفة بالهيئة محل الدراسة ، وباستخدام الإستبيان الالكتروني تم جمع عدد من البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وتمثلت أهم النتائج في أن اقتصاد المعرفة له بالغ الأثر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research aims to identify the role of the knowledge economy in achieving sustainable development, through an applied study on the Consumer Protection Authority in Oman. Using the SPSS program, the most important results were that the knowledge economy has a significant impact on achieving sustainable development.

Keywords: knowledge economy, sustainable development.

أولاً: مقدمة الدراسة.

شكلت الثورة التكنولوجية الناتجة عن انتشار الحواسيب والبرمجيات المتنوعة وامتداد الانترنت وشبكات الاتصال الواسع التي تغطي معظم أرجاء العالم، والارتباط الكبير لهذه التقنيات، حضارة هذا العصر؛ مثلما كما كانت الزراعة موجة الحضارة الأولى والصناعة موجة الصناعة الثانية. فقد اندمجت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نسق الحياة الاجتماعية للناس وفى حياتهم اليومية، واندمجت في مختلف الأنشطة الرئيسية للمنظمات. ونتج عن هذه الثورة تغير في بنية الاقتصاد من اقتصاد قائم على الجهد العضلي والموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

ويمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول. فهو يمتاز بأنه اقتصاد وفرة لاعتماده على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذا بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت على نواحي عديدة من مظاهر الحياة بحظى اقتصاد المعرفة بالمزيد من الاهتمام فى الآونة الأخيرة، وقد تعددت مصطلحاته فقد يُسميه البعض اقتصاد المعلومات، ويُطلق علي آخرون الاقتصاد الرقمى، أو الاقتصاد الالكتروني، أو الاقتصاد اللاملموس (شتاتحة، ٢٠١٩).

كما تطور مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال في العالم وذلك بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه

الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات ، ويعتبر نموذج وولت رستو W.Rostow المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة (عباس، ٢٠١٠).

ثانياً: مشكلة الدراسة.

نظراً لأهمية التنمية المستدامة ودور المعرفة في تحقيقها، من خلال تبنيها لاستراتيجيات وقائية أو علاجية والتي تشهد قبولاً شعبياً وسياسياً واسعاً، وكذلك قبولاً لدى المؤسسات التي تملك استراتيجية طويلة المدى.

كما انعكس تطبيق اقتصاد المعرفة على كل مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأعطى الفرصة لتحقيق معدلات متزايدة وغير محدودة لمختلف هذه المظاهر، بما فيها أبعاد التنمية المستدامة، والتي تسعى جميع المؤسسات إلى تطويرها وتنميتها، لتحقيق أهداف تلك المؤسسات وتحقيق أهداف المجتمع على حد سواء.

لذا يمكن الإشارة إلي مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد دور لاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية اقتصاد المعرفة؟
- ما هي مزايا تطبيق اقتصاد المعرفة؟
- ماهو طرق التحول من الاقتصاد التقليدي إلي اقتصاد المعرفة؟
- هل هناك فروق دالة إحصائياً بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في الهيئة محل الدراسة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أثر أقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئة.
- التعرف على تداعيات ممارسة إقتصاد المعرفة في الهيئة محل الدراسة.
- تحديد دور أقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين.
- تحديد متطلبات ومعوقات التحول إلي إقتصاد المعرفة في الهيئة محل الدراسة.
- قياس مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في الهيئة محل الدراسة.

رابعاً: أهمية الدراسة.

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

١- الأهمية العلمية:

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على دور إقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تتمثل أهمية الدراسة فى أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً لتقديم إطار نظري لدعم أهمية أبعاد ومؤشرات إقتصاد المعرفة، وما يُمكن أن يضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة حول مدى تأثيره على التنمية المستدامة.

٢- الأهمية العملية:

- إبراز جوانب القوة الناتجة عن التطبيق فى الواقع العملي. فهذه الدراسة بمثابة دعوة للتفاعل بين مؤشرات إقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعود أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة دور إقتصاد المعرفة مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على تفعيل مؤشراته.

خامساً: أسلوب الدراسة.

سيتم الاعتماد في تحقيق الهدف من دراسة دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، على أسلوبين من الدراسة كما يلى:

١- الدراسة النظرية:

تم الاعتماد في التعرف على الخلفية النظرية للدراسة، على المراجع المتنوعة من الكتب والمقالات والدراسات السابقة العربية والأجنبية الأكاديمية والأبحاث المنشورة، والتي تناولت موضوع إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- الدراسة الميدانية:

وهي البيانات التي تم جمعها ميدانياً من خلال قائمة الاستقصاء في الدراسة الميدانية للوصول إلي الهدف من الدراسة، حيث استهدفت هذه الدراسة استكمال البيانات النظرية للدراسة للإلمام بكافة أبعاد الموضوع، وذلك من خلال عمل استقصاء مع عينة الدراسة، بشأن الحصول على هذه البيانات. وذلك للوقوف بشكل مبدئي على ماهية العلاقة بين إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك حتى يمكن للباحث تكوين صورة واضحة حول مشكلة الدراسة، تساعده في إعداد أدوات الدراسة، وتقييمها بوجه عام.

سادساً: منهجية الدراسة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التأثير لأبعاد اقتصاد المعرفة (كمتغير مستقل) والتنمية المستدامة (كمتغير تابع) وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة، وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً"

وتم معالجة البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية، وذلك بغرض تلخيص ووصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف بـ SPSS.

سابعاً: الدراسات السابقة.

١- دراسة (الميلود والكبير، ٢٠١٧) تطرقت هذ الدراسة إلي إلقاء الضوء على الاقتصاد المعرفي، عناصره، خصائصه، ومؤشرات قياسه. ومعرفة المزايا التي

تترتب عن تطبيق الاقتصاد المعرفي حيث يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول. يمتاز بأنه اقتصاد وفره لإعتمادة على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذا بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت على نواحي عديدة من مظاهر الحياة.

توصلت الدراسة إلي أن المعرفة تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا، ويقتضي الاندماج الحقيقي في اقتصاد المعرفة إعادة النظر في الكيفية التي نعيش ونعمل بها. وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، أدى ذلك إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا في الدول المتقدمة من خلال الاعتماد على السياسات والتشريعات الكفيلة بدعم أنشطة البحث العلمي وتعظيم منافعه، إلى جانب توفير البنية الأساسية المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تساعد على نشر، تخزين، استعمال، وتحويل المعارف وسهولة الوصول إليها عند الحاجة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التركيز على العنصر البشري الذي يمثل العصب الأساسي لاقتصاد المعرفة.

٢- دراسة (صلاح، ٢٠٢٠) إستهدفت هذه الدراسة إبراز دور اقتصـــاد المعرفة فى تحقيق التنمية الُمســـتدامة فى مصـــر، حيث تلعب العلوم والتكنولوجيا دوراً رئيسياً في التحول إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والبحث العلمي بعد أن كان اقتصاد تقليدى يعتمد على الزراعة والخدمات، وكذلك التعرف على أهم مؤشـرات، متطلبات ومعولات تبنى هذا النظام الاقتصادى الجديد، وقياس أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى مصر.

توصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوى لمؤشـر اقتصـاد المعرفة على التنمية المســتدامة فى مصر على كل من البعد التنموى والبعد الاجتماعى والصحى، حيث تؤدى زيادة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات إلى زيادة التنمية

الاقتصادية والبشرية، وتحسن الصحة العامة والعمر المتوقع، أما من الناحية الاقتصادية جاءت النتائج غيرمتوافقة مع النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بإشارة معامل الانحدار لمؤشر اقتصاد المعرفة، حيث يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة المرجح بعدد السكان، ومن ثم ضرورة التوسع فى التكنولوجيا والمعرفة لمواجه الزيادة السكانية، أما بالنسية للحالة الثالثة فلم يتحقق تأثير معنوى لمؤشر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامه فى بعدها اللبيئى حيث لم تحققق المعرفة والتكنولوجيا أثراً فى انخفاض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية.

٣- دراسة (شحاده، ٢٠٢١) يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة انعكاسات الاقتصاد المعرفي على التنمية المستدامة في مصر، وقد اعتمد الباحث في منهجيته علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي، وقد تم اختبار بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي ممثلة في (تكنولوجيا المعلومات، البحث والتطوير، التعليم والبنية التحتية التكنولوجية)، لبيان أثرها على نصيب الفرد من الناتج انحلي الإجمالي كمقياس اقتصادي للتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشري البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية لهما دلالة إحصائية، وأن مؤشري تكنولوجيا المعلومات، والتعليم ليس لهما معنوية إحصائية على التنمية المستدامة في مصر.

٤- دراسة (طويل، ٢٠١٣) تسعى هذه الدراسة؛ لفهم وتحليل نسق التربية البيئية، إستناداً إلى الوظائف التي تؤديها أجزاؤها المترابطة؛ مع بعضها لتحقيق التنمية المستدامة، معتمدة على ما تطرحه النظرية الوظيفية الجديدة، والاستفادة منها في الدراسة الميدانية، من خلال مقاربة مسلماتها بمؤشرات الدراسة، واختبارها ضمن فرضيات مؤكدة على مناهج بحثية، تعتمد على المنهج الوصفي.

وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة الميدانية، أن نسق التربية البيئية وما يحمله من اجزاء مختلفة، لا تعمل على تدعيم وتقوية علاقات الترابط والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الاجزاء المختلفة، بصورة متكاملة ومتوازنة من أجل التنمية المستدامة، وذلك نتيجة:

- نقص في الاستدماج الجيد لمفاهيم التربية البيئية والتنمية المستدامة، ضمن منطلقات الحاجة الأساسية للتلاميذ المعرفية، والوجدانية، والمهارية لبناء شخصية التلميذ لتحقيق التنمية المستدامة.
- الخلل الوظيفي الذي تؤديه التوجيهات القيمية للمعلومات المطابقة والمنظمة لتفاعلات الاعضاء، وعدم قدرة تأثيرها على سلوكهم داخل العملية التفاعلية، والتي تظهر في مفاهيم ثانوية لتحقيق التنمية المستدامة احتلت مراتب متقدمة، ومفاهيم أساسية احتلت مراتب متوسطة ومتدنية، ظهرت جميعها بنسب متناقضة ومتفاوتة ومنعدمة في بعض الأحيان.

ثامناً: الإطار النظري للدراسة:

ستتناول الدراسة دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، علي النحو التالي:

١- إقتصاد المعرفة:

يُطلق على الاقتصاد المعرفي عدة مسميات منها الاقتصاد الجديد، وفي أحيان أخري اقتصاد المعلومات، أو الاقتصاد القائم علي المعرفة، أو الاقتصاد الرقمي حيث تعتبر المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد، كما يعتمد على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات وإستخدام الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة (مصطفي، ٢٠١٣).

كما يعرف بأنه ذاك الاقتصاد الذى يرتكز على الإنتاج الفكري، ويقوم على الاستثمارات غير الملموسة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل الشبكي، وهو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول اللاملموسة والمركزة على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث. وهو التحول من الاعتماد على المواد الأولية والمعدات كمركز ثقل للرأسمالية إلى التركير على المعرفة والمعلومات، فهو ذلك الاقتصاد الذى ينشىء الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى مختلف القطاعات باعتماده على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص جديدة (عبدالمنعم، ٢٠١٩).

٢- التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها:

- "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".
- وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً".
- وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي ، ويتضمن هذا المفهوم أيضا ضرورة العمل على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالتدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية ، وتمثل عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي

يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فعلى سبيل المثال تمثل زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد تحقيق الأهداف البيئية.

١- المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربية، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة (الخواجه، ٢٠٠٦).

المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة. ولقد تم التركيز في الآونة الأخيرة على أهمية المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية لسببين أساسين هما (جعنيني، ٢٠٠٩):

- تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة، ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.
- تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والآليات، أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، والاستفادة من الموارد المحلية، مما يعني أن التنمية المستدامة تبدأ من الأسفل، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنه من مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ولن يكون ذلك إلا بالتعلم والتربية والتوعية والتدريب... لإعداد المواطنين للمشاركة الجادة في تنمية مجتمعهم.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية (صندوق الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي (الطائي ومحسن، ٢٠١٠):

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.
- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية.

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له، وبهذا فإن اعتبار مبادئ العدالة بين الأجيال مجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حالياً.

البعد البيئي: يتمثل في ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيم ، ويتمثل الهدف الأمثل للتنمية المستدامة في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

البعد التكنولوجي: يتمثل في ضرورة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تحقيق التحول التكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع.

تاسعاً: الإطار التطبيقي للدراسة.

إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لطبيعة الموضوع الذي يتعلق بدور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بهيئة حماية المستهلك بسلطنة عمان، والذي يتطلب تطبيق عملي ومتابعة للنتائج وتقيمها واقعياً. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كافة الوظائف المختلفة بالهيئة، والتي تسعي إلي تطوير أدائها بما يتلائم مع طبيعة وأهمية الخدمات التي تقدمها للعملاء ، ويمكن عرض نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول رقم (١)

نتائج الاحصاء الوصفي للمتغير المستقل(اقتصاد المعرفة)

	يشجع علي الاستثمار في المعرفة والمعلومات.	يسهل الوصول إلي مصادر المعلومات.	يساعد علي تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	يساعد علي تحسين المراكز التنافسية ويخلق هيكل للسوق.	يساعد علي الربط بين المستوي المحلي والدولي والتكامل مع القطاعات الأخري.	يوفر المعلومات اللرزمة لإتخاذ القرارات طويلة الأجل.	يستطيع التحكم في القرارات وتوظيفها لخدمة السياسات الاقتصاديه.	يساعد علي التحول النوعي في سوق العمل.
Mean	3.70	4.23	3.12	3.31	3.43	3.54	3.32	3.56
Std. Error of Mean	.065	.056	.078	.075	.068	.070	.083	.056
Std. Deviation	.919	.786	1.099	1.058	.959	.987	1.177	.787
Minimum	1	2	1	1	1	2	1	2
Maximum	5	5	5	5	5	5	5	5

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط درجة الموافقة لعينة المستقصى منهم لجميع عبارات المتغير المستقل حيث تزيد قيمة المتوسط عن (٣) ، كما يتضح انخفاض قيمة التشتت لكافة العبارات من خلال المقياس الخاص بالانحراف المعياري ، ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لعبارات المتغير المستقل:

جدول رقم (٢)

نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لعبارات قياس المتغير المستقل(اقتصاد المعرفة)

	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
Q1	10.774	.000	.700	.57	.83
Q2	22.047	.000	1.225	1.12	1.33
Q3	2.480	.000	.115	-.04	.27
Q4	4.143	.000	.310	.16	.46
Q5	6.270	.000	.425	.29	.56
Q6	7.668	.000	.535	.40	.67
Q7	3.846	.000	.320	.16	.48
Q8	10.062	.000	.560	.45	.67

يتضح من الجدول السابق معنوية جميع عبارات قياس المتغير المستقل حيث تقل قيمة مستوى الدلالة عن ١% ، ويمكن تحليل نتائج الاحصاء الوصفي للمتغير التابع من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (٣)

نتائج الاحصاء الوصفى للمتغير التابع (التنمية المستدامة)

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تهدف التنمية المستدامة إلي تحسين نوعية الحياة في الأحياء المتخلفة.	1	5	3.69	.872
تقوم الهيئة بالاستثمار في القدرات البشرية.	1	5	3.80	.893
تحقق التنمية المستدامة المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.	1	5	4.53	.789
تهتم التنمية المستدامة بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.	1	5	2.80	1.100

يتم فرض الضرائب على المخالفين لقوانين حماية البيئة.	**1**	**5**	**3.53**	**1.032**
تقوم الهيئة بدور التوعية الإعلامية التي تحث على المحافظة على البيئة وحمايتها.	**1**	**5**	**3.97**	**1.051**
يتم مواجهة آثار العولمة التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية	**1**	**5**	**3.51**	**.880**
تحرص الهيئة على تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.	**1**	**5**	**3.36**	**.907**

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط درجة الموافقة لعينة المستقصى منهم لجميع عبارات المتغير التابع حيث تزيد قيمة المتوسط عن (٣) ، كما يتضح انخفاض قيمة التشتت لكافة العبارات من خلال المقياس الخاص بالانحراف المعياري ، ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لعبارات المتغير التابع:

جدول رقم (٤)

نتيجة اختبار (ت) لغينة واحدة لعبارات قياس المتغير التابع (التنمية المستدامة)

	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
تهدف التنمية المستدامة إلي تحسين نوعية الحياة في الأحياء المتخلفة.	**11.115**	**.000**	**.685**	**.56**	**.81**
تقوم الهيئة بالاستثمار في القدرات البشرية.	**12.594**	**.000**	**.795**	**.67**	**.92**
تحقق التنمية المستدامة المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.	**27.335**	**.000**	**1.525**	**1.41**	**1.64**
تهتم التنمية المستدامة بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.	**-2.637**	**.009**	**-.205**	**-.36**	**-.05**
يتم فرض الضرائب على المخالفين لقوانين حماية البيئة.	**7.265**	**.000**	**.530**	**.39**	**.67**

تقوم الهيئة بدور التوعية الإعلامية التي تحث على المحافظة على البيئة وحمايتها.	**13.052**	**.000**	**.970**	**.82**	**1.12**
يتم مواجهة آثار العولمة التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية	**8.199**	**.000**	**.510**	**.39**	**.63**
تحرص الهيئة على تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.	**5.534**	**.000**	**.355**	**.23**	**.48**

يتضح من الجدول السابق معنوية جميع عبارات قياس المتغير التابع حيث تقل قيمة مستوى الدلالة عن ١% ، ويمكن توضيح نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع باستخدام معامل ارتباط سبيرمان ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

معامل الارتباط بين متغيرى البحث

			اقتصاد المعرفة	**التنمية المستدامة**
Spearman's rho	**اقتصاد المعرفة**	**Correlation Coefficient**	**1.000**	**.737****
		Sig. (2-tailed)	**.**	**.000**
	التنمية المستدامة	**Correlation Coefficient**	**.737****	**1.000**
		Sig. (2-tailed)	**.000**	**.**

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي علاقة معنوية نظرا لأن قيمة مستوى الدلالة أقل من ١%

عاشراً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

١. يتضح وجود تأثير معنوي لاقتصاد المعرفة علي التنمية المستدامة بسلطنة عمان.
٢. تؤدي الزيادة في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات إلي زيادة التنمية المستدامة بشكل عام.
٣. هناك إستثمار من الهيئة في الموارد والكفاءات البشرية.
٤. التنمية المستدامة تعمل علي الإهتمام بشكل كبير بالتعليم وزيادة مستوي الوعي لدي الأفراد.
٥. تساعد التنمية المستدامة علي تحقيق العدالة والمساواه بين الأفراد.

التوصيات:

١. حث المؤسسات على التوسع في نشر المعرفة والتكنولوجيا وزيادة الإستفادة من تأثيرها علي التنمية المستدامة.
٢. زيادة الإستثمار في الكوادر والكفاءات البشرية.
٣. الإهتمام بقطاع البحث والتطوير في التكنولوجيا المستخدمة.
٤. زيادة فرص التعاون بين مختلف القطاعات المكملة لزيادة فاعلية التنمية المستدامة.
٥. زيادة فرص الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة التي تحقق التنمية المستدامة وتحافظ علي الموارد البيئية.
٦. الإهتمام بمراكز التعليم والبحث المعرفي بالشكل الذي يحسن من الميزة التنافسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
٧. تحقيق التكامل بين مختلف مراحل عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم للبرامج المختلفة، والاستفادة من الموارد المحلية قدر الإمكان.
٨. تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين المسئولين في وضع القرارات والآليات.

قائمة المراجع:

- عزت حسن عبد الحميد، (٢٠١١). **"الإحصاء النفسي والتربوي: تطبيقات على برنامج SPSS18"**، دار الفكر العربي، القاهرة (مصر).
- العساف، صالح محمد (٢٠٠٣)، **"المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"**، الطبعة الثالثة، مكتبة العبيكان، الرياض (السعودية).
- الطويل، رواء زكي. (٢٠٠٩). **"التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان"**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).
- عباس، صلاح. (٢٠١٠). **"التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر).
- عائشة، شتاتحة. (٢٠١٩). **"الأولوية التى يحتاجها رأس المال البشرى فى ظل اقتصاد المعرفة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع"**، عمان (الأردن).
- عبدالمنعم، هبة. وقعلون، سفيان. (٢٠١٩). **"اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية"**، صندوق النقد العربي، العدد ١٥.
- مصطفي، كافي يوسف. (٢٠١٣). **"الاقتصاد المعرفي"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).
- الميلود، سحانين. والكبير، داني. (٢٠١٧). **"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد ٩، جانفي (الجزائر).
- صلاح، أماني محمود. (٢٠٢٠). **"مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره فى قياس التنمية المستدامة فى مصر"**، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٣٧، القاهرة (مصر).
- شحاده، شادي إبراهيم حسن. (٢٠٢١). **"دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"**، مجلد ١١، العدد ١، جامعة البليدة (الجزائر).
- جعنيني، نعيم حبيب. (٢٠٠٩). **"علم الاجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).
- عباس، صلاح. (٢٠١٠). **"التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر).

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٢). **"التغيير لتحقيق التنمية المستدامة-دليل تدريسي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي-الجندر في البرامج التنموية والمؤسسات والمنظمات"**، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- الطائي، إياد عاشور، ومحسن، عيد علي. (٢٠١٠). **"التربية البيئية"**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان).
- الخواجة، علاء محمد. (٢٠٠٦). **"العولمة والتنمية المستدامة"**، الدرا العربية للعلوم، ج ١، بيروت (لبنان).
- طويل، فتحية. (٢٠١٣). **"التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة"**، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، بسكرة (الجزائر).

الملاحق:

قائمة الإستقصاء:

المجموعة الأولى: مجموعة الأسئلة التى تقيس اقتصاد المعرفة.

م	العبارة	أوافق تمامًا	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	يشجع اقتصاد المعرفة علي الاستثمار في المعرفة والمعلومات.					
٢	يسهل اقتصاد المعرفة الوصول إلي مصادر المعلومات.					
٣	يساعد اقتصاد المعرفة علي تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.					
٤	يساعد اقتصاد المعرفة علي تحسين المراكز التنافسية ويخلق هيكل للسوق.					
٥	يساعد اقتصاد المعرفة علي الربط بين المستوي المحلي والدولي والتكامل مع القطاعات الأخري.					
٦	يوفر اقتصاد المعرفة المعلومات اللرزمة لإتخاذ القرارات طويلة الأجل.					
٧	يمكن التحكم في القرارات وتوظيفها لخدمة السياسات الاقتصادية من خلال اقتصاد المعرفة.					
٨	يساعد اقتصاد المعرفة علي التحول النوعي في سوق العمل.					

المجموعة الثانية: مجموعة الأسئلة التى تقيس التنمية المستدامة:

م	العبارة	أوافق تمامًا	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	تهدف التنمية المستدامة إلي تحسين نوعية الحياة في الأحياء المتخلفة.					
٢	تقوم الشركة بالاستثمار في القدرات البشرية.					
٣	تحقق التنمية المستدامة المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.					
٤	تهتم التنمية المستدامة بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.					
٥	يتم فرض الضرائب على المخالفين لقوانين حماية البيئة.					
٦	تقوم الشركة بدور التوعية الإعلامية التي تحث على المحافظة على البيئـة وحمايتها.					
٧	يتم مواجهة آثار العولمة التي تحد من إمكانية تحقيق التنميـة المستدامة.					
٨	تحرص الشركة على تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.					